مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

مستقبل الأمن الغذائي لدول الخليج العربية

م. عبدالعزيز العقيل
مستشار أول
مركز الخليج للأبحاث

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

واجه الأمن الغذائي العالمي تحديات متزايدة نتيجة النمو السكاني ومحدودية الموارد والضغوط الاقتصادية والتغيرات في أنماط الحياة الناجمة عن التصنيع. ولإطعام سكان العالم بحلول عام ٢٠٥٠ والذين يقدر عددهم بعشرة مليارات نسمة؛ سيزداد إنتاج الغذاء بنسبة ٧٠٪ إلا أن الأساليب التقليدية التي كانت تمارس لزيادة الإنتاج فقط لم تعد مستدامة. تتطلب أنظمة الغذاء الجديدة تغييرات في أنماط الاستهلاك وتقليل الاعتماد على المنتجات الحيوانية في الأنظمة الغذائية وتطوير أنظمة زراعية ذكية مناخيًا وتعد مخاوف انعدام الأمن الغذائي في العالم قديمة، ويتحقق الأمن الغذائي عندما يُتاح لجميع السكان –في جميع الأوقات– الحصول على مصادر غذاء كافية ومأمونة ومحققة للفوائد الغذائية. ويقوم الأمن الغذائي على أربع ركائز؛ هي توافر الغذاء، والوصول إلى الغذاء، والاستفادة من الغذاء، واستدامة واستقرار مصادره. تبذل العديد من الحكومات والمؤسسات التنموية العالمية على حد سواء جهودًا جبارة لوضع أفضل الحلول لمواجهة التحديات واستدامة الأمن الغذائي. وقد تسبب الصراع الدائر في الشرق الأوسط في اضطرابات خطيرة لصغار المنتجين في بلدان مختلفة حول العالم؛ فقد أدت الأزمة إلى صدمات على جانب العرض في إنتاج الأسمدة والمواد الغذائية، وصدمات على جانب الطلب على القوة الشرائية بسبب تضخم أسعار الوقود والمواد الغذائية. ورغم أن هذه الصدمات تحدث على مدى فترات زمنية مختلفة وتؤثر على فئات سكانية مختلفة، فإنها تؤدي مجتمعةً إلى انعدام الأمن الغذائي العالمي.

وقد ساهمت دول الخليج العربي بالعديد من المبادرات التي من شأنها الإسهام في تعزيز الأمن الغذائي العالمي وذلك من خلال المؤسسات التنموية مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والبنك الدولي وخلافها. وقد أطلقت مؤخرًا (المبادرة العالمية الرائدة للأمن الغذائي) تجمع المبادرة أكثر من ١٠٠ شريك عالمي من أبرزهم مؤسسات التمويل والتنمية مثل برنامج الخليج العربي للتنمية (AGFUND) والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA) والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق أوبك للتنمية الدولية (OPEC-FID) وصندوق قطر وغيرها. بالإضافة إلى المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) وصندوق التنوع العالمي للمحاصيل (CORPTRUST). وتهدف المبادرة إلى القضاء على الجوع والتخفيف من تداعيات الجفاف والتغير المناخي ودعم صغار المزارعين في المناطق الأكثر تضررًا مثل الساحل والقرن الأفريقي .

ساهمت دول الخليج العربي بالعديد من المبادرات التي من شأنها الإسهام في تعزيز الأمن الغذائي العالمي من خلال المؤسسات التنموية

وفي هذا الإطار، تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من بين الأكثر أماناً للغذاء، وفقاً لمؤشر الأمن الغذائي العالمي، والذي يأخذ في الاعتبار مدى توافر الإمدادات الغذائية، والقدرة على تحمل تكاليفها، وجودتها وسلامتها. ومع ذلك، تظل دول الخليج معتمدة بشكل كبير في مصادرها الغذائية على الاستيراد، حيث إنها تستورد حوالي ٨٥٪ من غذائها. ومن الطبيعي أثناء حدوث اضطراب في سلاسل التوريد العالمية، بسبب الأوبئة أو الظروف الجيوسياسية؛ فإن الاعتماد على الواردات يترك الدول المُستوردة للغذاء عُرضة للأزمات، فعلى الرغم من جائحة كورونا، واندلاع الحرب الأوكرانية – الروسية استطاعت دول الخليج احتواء تداعيات تلك الأزمات على أمنها الغذائي. إلا أن أزمة الحرب الأخيرة ألقت بظلالها على دول المنطقة حيث أصبح الأمن الغذائي في دول الخليج العربي واحدًا من أهم الملفات الاستراتيجية خاصة في ظل التحديات الإقليمية والدولية المتسارعة التي يشهدها العالم، فالأزمات السياسية والحروب والتوترات الإقليمية إلى جانب التقلبات الاقتصادية وتعطل سلاسل الإمداد العالمية . أثبتت أن تأمين الغذاء لم يعد قضية اقتصادية فقط. بل أصبح جزءًا أساسيًا من منظومة الأمن الوطني والاستقرار الداخلي في مختلف الدول.

تطور سياسات الخليج:

منذ القدم، كان إنتاج الغذاء محدوداً في دول الخليج العربية، حيث كانت تعتمد في الغالب على صيد الأسماك والرعي البدوي وزراعة التمور وإنتاج الخضراوات على نطاق محدود؛ نظراً لأنها تقع في واحدة من أكثر المناطق جفافاً في العالم، إذ يُصنف المناخ فيها على أنه صحراوي حار، وفقاً لتصنيف «كوبن» للمناخ، وبالتالي تم تقييد الإنتاج الغذائي المحلي في دول الخليج بسبب الظروف الزراعية والبيئية غير المواتية، مثل ندرة الموارد المائية، وارتفاع درجات الحرارة، وعدم جودة التربة.

كان إنتاج الغذاء محدوداً في دول الخليج العربية حيث كانت تعتمد على صيد الأسماك والرعي البدوي وزراعة التمور وإنتاج الخضراوات على نطاق محدود

وتشير الدراسات إلى أن نسبة ١٩,٥٪ فقط من إجمالي مساحة الأراضي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، هي أراضٍ زراعية (أي أراضي المحاصيل والمراعي)، و١٪ فقط هي أراضٍ صالحة للزراعة (أراضي المحاصيل)، وهي نسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ ١٠,٦٪.

ومنذ سبعينيات القرن الماضي وبعد تهديد الولايات المتحدة بفرض حظر غذائي على دول «أوبك»، رداً على «الصدمة النفطية الأولى»؛ تبنّت دول مجلس التعاون الخليجي عدة سياسات لزيادة الإنتاج الغذائي المحلي لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الاكتفاء الذاتي. وبالتالي فإنه منذ السبعينيات، قدمت حكومات دول الخليج دعماً سخياً لضمان الإمدادات الغذائية، مما أدى إلى التوسع في إنتاج الغذاء.

سلاسة الإمدادات:

لم يشكل الأمن الغذائي أزمة لدول مجلس التعاون الخليجي إلا تحت ظروف معينة. فمن الثابت أن هذه الدول غنية برأس المال، وليس لديها قيود على النقد الأجنبي لاستيراد المواد الغذائية. ومن ثم، فإن الاستقرار المالي لدول مجلس التعاون الخليجي أتاح لها قدرة شرائية عالية، جعلتها أقل عُرضة لمخاطر تقلبات أسعار الغذاء من مصادر استيراده من الخارج، ومكّنتها من سد فجوة الإنتاج المحلي. ونتيجة لذلك، تم تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي الست في عام ٢٠١٨ على أنها الأكثر أماناً غذائياً في المنطقة العربية، ومن بين أكثر البلدان أماناً غذائياً في العالم.

حلول مُبتكرة:

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديات محددة لتحقيق الأمن الغذائي المُستدام على المدى الطويل. فالأمن الغذائي هو مفهوم شامل يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية، الأمر الذي يدعو إلى حتمية الانتقال من تركيز السياسات العامة لدول الخليج على جانب العرض فقط كما كان الأمر في سبعينيات القرن الماضي، إلى الانتقال نحو نظم غذائية مُستدامة، تضمن الأمن الغذائي من خلال مزيج من الاستراتيجيات والسياسات التي تتناول جميع الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي (التوافر، الوصول، الاستفادة، والاستقرار).

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ تفجر أزمة الغذاء العالمية في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، أصبح الأمن الغذائي تحدياً مستمراً لمختلف الدول. فقد كشفت الأزمة العالمية عن الاعتماد الكبير لدول الخليج على الواردات، وقيود السياسات الغذائية القائمة على الاستيراد، والحاجة إلى زيادة الإنتاج المحلي لتخفيض الاعتماد على الغذاء المُستورد.

ومع ذلك، فإن الناتج الزراعي في هذه الدول محدود بسبب العديد من العوامل الطبيعية، مثل الموارد المائية الشحيحة، والتربة الفقيرة. علاوةً على ذلك، قد يكون الأمر الأكثر أهمية للأمن الغذائي لدول الخليج هو «مخاطر الإتاحة» avail-ability risk؛ والتي تنشأ عندما لا يكون البلد المُعتمد على الاستيراد قادراً على الحصول على الغذاء حتى لو توافرت لديه الموارد المالية الكافية لشرائه.

وهنا، يمكن استخدام التقنيات الجديدة والممارسات المُبتكرة، التي تناسب الظروف المناخية والتربة المحلية، لزيادة إنتاجية واستدامة النظم الزراعية؛ بهدف الانتقال نحو إنتاج غذائي محلي مُستدام.

> **كشفت الأزمة العالمية الاعتماد الكبير لدول الخليج على الواردات والحاجة إلى زيادة الإنتاج المحلي لتخفيض الاعتماد على الغذاء المُستورد**

وثمة حاجة أيضاً للبحث في طبيعة العقبات الرئيسية والعوامل التي تؤثر على الابتكار وتبنّي التقنيات وتبادل المعرفة والتعاون داخل قطاع الزراعة في دول الخليج. بالإضافة إلى ذلك، فإن أزمة الغذاء العالمية الآنية، والحاجة إلى زيادة الإنتاج الغذائي المحلي؛ هي فرصة لنهج شامل للابتكار، يأخذ في الاعتبار الجوانب المتعددة لإنتاج الغذاء، بما في ذلك الإنتاج الزراعي، والتنمية الاقتصادية، والاستدامة البيئية.

التعامل مع الأزمات:

أكد تقرير سابق أصدرته مجموعة «أكسفورد» للأعمال بالشراكة مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حول الاستجابة لأزمة كوفيد-١٩، أن دول مجلس التعاون الخليجي كثفت جهودها لمواجهة تحديات الأمن الغذائي بشكل تعاوني ومنفرد، لإيجاد حلول مُستدامة لتحديات الأمن الغذائي لديها.

وسلّط التقرير الضوء على الاستراتيجيات واسعة النطاق للابتكار الزراعي وإنتاج الغذاء التي تتشكل في أنحاء المنطقة، وقدم تفاصيل عن تحديات الأمن الغذائي الكبيرة التي واجهتها منذ فترة طويلة، مثل ندرة المياه، ونقص التربة الصالحة للزراعة والتي تفاقمت بسبب تغير المناخ. ويأخذ التقرير في الاعتبار أيضاً التأثير الإضافي للاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية الناجمة عن وباء كورونا والحرب الأوكرانية، مما زاد من حاجة دول المنطقة إلى مواصلة الاستثمار في الطاقة الإنتاجية المحلية وحلول التكنولوجيا الزراعية.

وفي هذا السياق، يتعين إلقاء الضوء على الخطوات التي أحرزتها دول مجلس التعاون الخليجي قبل وأثناء الجائحة للحد من الواردات، وذلك من خلال الاستثمار في حلول التكنولوجيا الداعمة في مجالات مهمة مثل إدارة المياه، مع التركيز بشكل خاص على «تحلية المياه». ومثل هذه الخطوات ساعدت في خلق بيئة استثمارية جاذبة للشركات الإقليمية والدولية التي تتطلع إلى الفرص في هذا القطاع التنموي ذي البعد المُستدام.

وفي محاولة للحد من الاضطرابات في سلاسل التوريد الغذائية، أطلقت حكومات الخليج تدابير التدخل الفوري، وتشمل الإعفاءات المالية والمزايا الائتمانية للمزارعين والشركات الزراعية، إلى جانب دعم عمليات التعبئة والتغليف والتوزيع. وقد حافظت تلك الخطوات على الأمن الغذائي قصير المدى، مما جنّب دول الخليج بعض الأزمات الأكثر خطورة التي واجهتها بلدان أخرى في العالم. وقامت بالعديد من المبادرات المتعلقة بهذا الشأن حيث تم إنشاء العديد من الصناديق والهيئات المساندة لتنمية القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والاستزراع السمكي، وكذلك من خلال تشجيع ودعم الصناعات الغذائية المحلية.

> **أطلقت حكومات الخليج تدابير التدخل الفوري وتشمل الإعفاءات المالية والمزايا الائتمانية للمزارعين والشركات الزراعية**

فعلى سبيل المثال في المملكة العربية السعودية أُنشئت الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والحيواني (SALIC) وتعد شركة سالك السعودية إحدى الشركات الرائدة في مجال تأمين الأمن الغذائي للمملكة وذلك من خلال تبني استراتيجية تسعى إلى إحداث أثر مستدام في قطاع الأغذية الزراعية محليًا ودوليًا. وذلك من خلال بناء منظومة متكاملة عبر مجموعة من الاستثمارات والشراكات الاستراتيجية الاستثمارية بهدف دعم التطلعات الوطنية لاستدامة الأمن الغذائي وقد سعت الشركة إلى تنويع شراكاتها في مختلف القارات؛ بدءًا بالهند وأوكرانيا وسنغافورة وصولًا إلى كندا والبرازيل وأستراليا. ويتمثل الدور الأهم لسالك في الاستثمار في السلع الغذائية الاستراتيجية لضمان توفرها وتعزيز استدامتها وخفض عجز الميزان التجاري من خلال تمكين القطاع الخاص المحلي من تعزيز الاكتفاء الذاتي والعمل على تحسين كفاءة سلاسل الإمداد والاستثمار في مرافق التخزين وشبكات النقل، والمساهمة في تعزيز احتياطات الغذاء لضمان توفر السلع الغذائية واستقرار أسعارها.

أيضًا تعد شركة حصاد الغذائية في دولة قطر إحدى أهم الأذرع الاستثمارية الاستراتيجية في مجال قطاع الغذاء والزراعة، وتمتلك الشركة محفظة استثمارية متنوعة تشمل استثمارات محلية ودولية لدعم جهود الدولة في تحقيق الأمن الغذائي والمتمثل في قطاعات رئيسية مثل الدواجن والثروة الحيوانية والأعلاف ومنتجات الألبان والفواكه والخضار وإدارة سلاسل الإمداد. أما على الصعيد الدولي فقد عززت حصاد دورها من خلال الاستثمار في مؤسسات استراتيجية في عدد من الدول مثل أستراليا وكندا وتركيا وعمان.

أما في الإمارات العربية المتحدة فقد تأسس مجلس الإمارات للأمن الغذائي في ٢٠١٩، ويهدف إلى تعزيز منظومة الأمن الغذائي بين مختلف جهات الدولة وتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية التي تدير ملف الأمن الغذائي من خلال جهات حكومية وشركات قابضة كبرى أبرزها: مجموعة أغذية التابعة لشركة ((ADQ وهي رائدة في إنتاج الأغذية والمشروبات وتنتج السلع المحلية الأساسية مثل: الدقيق والأعلاف والمياه، وكذلك شركة سلال وهي شركة تابعة لـ ((ADQ القابضة وأسست خصيصًا لتعزيز برنامج الأمن الغذائي وتنويع مصادر الغذاء ودعم المزارعين المحليين.

وفي الكويت هناك العديد من الشركات المعنية في تأمين الأمن الغذائي والسلع الأساسية والمحافظة على استقرارها وفق منظومة وطنية متكاملة وذلك من خلال العديد من الشركات الرائدة الكويتية مثل: شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية والشركة الكويتية للتموين والهيئة العامة للغذاء والتغذية وخلافها.

تعد شركة حصاد الغذائية في دولة قطر إحدى أهم الأذرع الاستثمارية الاستراتيجية في مجال قطاع الغذاء والزراعة

أما في البحرين فهناك شركة غذاء البحرين القابضة (غذاء) وهي الجهة الرئيسية المعنية بتعزيز الأمن الغذائي والتي أطلقتها شركة ممتلكات البحرين القابضة (صندوق الثروة السيادي للمملكة) وتعمل هذه الشركة ككيان استراتيجي موحد يضم تحت مظلته مؤسسات وطنية رائدة مثل: شركة البحرين لمطاحن الدقيق والشركة العامة للدواجن وشركة دلمون وشركة البحرين للتطوير الزراعي (غراس) وتهدف هذه المنظومة إلى رفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتطوير التقنيات الزراعية وتعزيز المخزون الاستراتيجي.

وفي سلطنة عمان فإن الذراع الحكومي الرئيسي المعني بالاستثمار في الأمن الغذائي هو الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة (نتاج) وهي تتبع جهاز الاستثمار العماني وتهدف إلى الاستثمار الاستراتيجي داخل وخارج السلطنة لتعزيز منظومة الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي. وتضم تحت مظلتها عدة شركات متخصصة في قطاعات متنوعة مثل اللحوم الحمراء والدواجن والاستزراع السمكي والخضروات والألبان.

وبرغم كل تلك الجهود والتي بلا شك تعتبر رائدة ومساندة لتأمين الأمن الغذائي الخليجي. إلا أن التحديات الرئيسية التي تواجه دول الخليج في مجال الأمن الغذائي تتمثل في الاعتماد على استيراد ٨٥٪ من الغذاء وندرة الموارد المائية وقسوة الظروف المناخية، بالإضافة إلى التأثر بتقلبات سلاسل الإمداد العالمية والتوترات الجيوسياسية واضطراب حركة الشحن البحري.

تحركات مستقبلية:

على الرغم من استجابة دول الخليج لأزمة الغذاء العالمية بشكل فاعل في الأجل القصير، فإنها تحتاج إلى استكمال تدخلاتها الفورية بتدابير مُستدامة تهدف إلى إعادة هيكلة سلاسل الإمدادات الغذائية وحماية الواردات الغذائية من الصدمات المُحتملة في المستقبل، وذلك كالتالي:

١- زيادة الإمدادات الغذائية المحلية: يمكن أن يؤدي تنفيذ الممارسات الزراعية الرائدة المُستخدمة بالفعل في أماكن أخرى إلى زيادة إنتاجية المزارعين بشكل كبير. وتشمل هذه الممارسات، المحاصيل المُعدلة وراثياً، والزراعة الصحراوية، والزراعة بمياه البحر، والزراعة الحضرية، والزراعة الدقيقة التي تستخدم البيانات والتكنولوجيا لزيادة الغلال.

وبالمثل، فإن تعزيز سلاسل التوريد في الخليج يمكن أن يجعل الإمدادات الغذائية أكثر قدرة على الصمود، وتهيئة المنطقة لأي اضطرابات في المستقبل. ويمكن على سبيل المثال أن تقوم حكومات دول الخليج بمساعدة المنتجين

> **تحتاج دول الخليج إلى استكمال تدخلاتها الفورية بتدابير مُستدامة بهدف إعادة هيكلة سلاسل الإمدادات الغذائية وحماية الواردات الغذائية من الصدمات في المستقبل**

والمستهلكين على تعزيز الاستفادة من منصات الإنترنت والأسواق الإلكترونية، حيث تساعد هذه الأدوات الرقمية في إدارة مخاطر سلاسل الإمداد، وتحديد نقاط الضعف في سلسلة القيمة، وتقليل إهدار الطعام.

٢- ضمان استقرار الواردات: يمكن للحكومات في الخليج إدخال قنوات استيراد جديدة لجلب الموارد الحيوية إلى سلسلة القيمة الزراعية. ويمكنها أيضاً تبسيط إجراءات مراقبة الحدود لإدخال البضائع بشكل أسرع. ومن ذلك -مثلاً- تقليل عمليات التفتيش على الحدود والجمارك للشحن الزراعي، واعتماد الشهادات الإلكترونية للأغذية المستوردة بدلاً من طلب الوثائق المادية.

بالإضافة إلى ما سبق، يبرز التكامل الخليجي كعامل هام ومحوري في تعزيز الأمن الغذائي والمائي حيث تتقاطع مصالح دول المجلس في مواجهة هذا التحدي المشترك. وأصبح تبادل الخبرات وتوحيد السياسات والاستثمار المشترك في المشاريع الزراعية والغذائية داخل المنطقة وخارجها ضرورة ملحة وذلك لتأمين مصادر مستدامة ومتنوعة للغذاء. وكذلك إنشاء كيان خليجي موحد يعنى بدراسات الأمن الغذائي ويكون من مهامه التنسيق بين الجهات الخليجية المختلفة المعنية بالأمن الغذائي وجمع وتحليل البيانات ووضع الخطط الاستراتيجية. كذلك تأسيس شركات مساهمة خليجية عملاقة بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز التجارة البيتية وتنويعها. بالإضافة إلى مشروع ربط السكك الحديدية بين دول المجلس والذي قطع شوطًا كبيرًا مما يمكنه مستقبلا ربطه شمالًا مع دول مثل سوريا والأردن وتركيا، فيجب اعتماد أفضل التقنيات الحديثة في المراكز الحدودية وإنشاء خطوط برية سريعة في مراكز الجمارك لضمان انسيابية وعبور المنتجات الغذائية والسلع الأساسية.

أصبح تبادل الخبرات وتوحيد السياسات والاستثمار المشترك في المشاريع الزراعية والغذائية ضرورة ملحة وذلك لتأمين مصادر مستدامة ومتنوعة للغذاء

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64